



## الوضع الراهن لحقوق الإنسان في ليبيا

إن قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (A/HRC/19/L.39/Rev.1) الخاص بمساعدة ليبيا في مجال حقوق الإنسان والذي تبناه المجلس في جلسته التاسعة عشر يقدم فقط المساعدة التقنية لليبيا ولكنه لا يتضمن أية آلية لرصد أو الإبلاغ عن وضع حقوق الإنسان في ليبيا.

هذا القرار ستم مراجعته في الجلسة القادمة للمجلس، والمنعقدة في شهر مارس/آذار المقبل، واستباقاً لهذه المراجعة، يقدم كلاً من محامون من أجل العدالة في ليبيا ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هذا الاستعراض لوضع حقوق الإنسان في ليبيا لتشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإظهار التزامها المستمر بتعزيز وضع حقوق الإنسان والمحاسبة على الانتهاكات المرتكبة في الماضي والحاضر، وذلك عن طريق اعتماد آليات وتدابير فعالة لرصد الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في ليبيا، ومن بينها الانتهاكات التي تم ارتكابها بواسطة عناصر حكومية وعناصر غير حكومية، في حين تظل الحالة الحالية لحقوق الإنسان مصدرًا للقلق داخل البلاد، تلك الحالة التي تنعكس بوضوح فيما يلي:

### ١. تشريعات تناقض معايير حقوق الإنسان:

#### • التعدي على حرية التجمع:

إن القانون رقم ٢٠١٢/٦٥، والذي أقره المؤتمر الوطني العام بليبيا، بشأن تنظيم حق المواطنين في التظاهر السلمي، قد فشل في العديد من مواده في تحقيق معايير حقوق الإنسان الدولية.<sup>١</sup> إذ يفرض هذا القانون قيودًا غير مبررة على ممارسة هذا الحق، فعلى سبيل المثال يشترط القانون موافقة الحكومة على التظاهرة قبل موعدها دون أن يقدم آلية إجرائية واضحة وعادلة للحصول على تلك الموافقة، كما أنه يفرض في المادة ١٠ من القانون نفسه، عقوبات جنائية على التظاهرات التي تفتقر لتحقيق شروط التظاهرة الواردة بالقانون. إن الإبقاء على تلك العقوبات يعتبر حائلًا ضد ممارسة المواطنين لحقهم الأساسي في حرية التجمع، كما أنه يفترض أن تنطلق التشريعات في هذا الشأن دائمًا من مبدأ الحق في حرية التجمع، على اعتباره أحد أكثر الحقوق المدنية والسياسية أهمية، كما أن حماية ودعم هذا الحق مسئولية أساسية للحكومة.

#### • مشروع قانون العزل السياسي:

مشروع قانون العزل السياسي والجاري مناقشته حاليًا في المؤتمر الوطني العام، يهدف إلى منع رموز نظام القذافي من شغل المناصب العامة والوظائف العليا في الحكومة الليبية، بما يمثل خطرًا كبيرًا إذا ما لم يكن محدود التأثير بشكل واضح، فقد يتم استخدام هذا القانون كأداة سياسية للتمييز والمنع التعسفي لفئات بعينها، كالأقليات العرقية، وأفراد أو

<sup>١</sup> للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على: المداخلة المشتركة (مركز القاهرة و محامون من أجل العدالة في ليبيا ) "غياب المساءلة وراء تزايد انتهاكات حقوق

أحزاب معينة، دون إتباع القواعد القانونية المتعارف عليها، فأى قانون يمنع أفرادًا بعينهم من شغل المناصب العامة، يجب ألا يُستغل لتجنب عمليات المحاسبة أو المسائلة طبقاً للآليات القضائية، كما يجب أيضاً أن يوفر إجراءات عادلة للطعن على تلك القرارات.

## ٢. العقاب الجماعي:

### • حصار بني وليد ٢- أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٢:

شاركت عناصر من الجيش الليبي، قوات درع ليبيا والمليشيات المسلحة في عمليات مسلحة في منطقة "بني وليد" لأسابيع ثلاثة متوالية، وذلك في محاولة للقبض على المتسببين في مقتل عمران شعبان المواطن الذي نسب له قتل القذافي. وخلال هذا الوقت حُرِم سكان بني وليد من الإمدادات الغذائية، ومن الرعاية الطبية، ومن الوقود والمياه، كما تم قتل العشرات من المقاتلين والمدنيين وأصيب المئات أيضاً. وفي أعقاب تلك المعارك أفاد وزير الدفاع الليبي والصليب الأحمر الدولي منفردين أنه تم تشريد ما بين ٢٥,٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠ مواطن نتيجة الصراع الدائر هناك، وتم منع اللاجئين العائدين إلى منازلهم والصحفيين الراغبين من دخول مدينة بني وليد، وذلك من قبل الميليشيات المسلحة التي أقامت نقاطاً للتفتيش على مشارف المدينة في تحد صارخ لأوامر رسمية من الدولة.

### • تاورغاء<sup>٣</sup> - أغسطس/ آب ٢٠١٢:

في أغسطس/ آب ٢٠١٢، أجبرت ميليشيات مسلحة من مدينة مصراتة ما يقرب من ٣٥,٠٠٠ مواطناً من أهالي مدينة تاورغاء المجاورة على الرحيل عنها، وذلك نتيجة ادعاءات بدعم أهالي تاورغاء لنظام القذافي ومهاجمتهم مدينة مصراتة أثناء الصراع في عام ٢٠١١. واستشهدت لجنة التحقيق الدولية حول ليبيا بإعلان الميليشيات المسلحة أن تاورغاء تستحق "أن تُحى من على وجه الكوكب"<sup>٤</sup>. وأُعقب تشريد أهالي المدينة تعرضهم لاعتقالات تعسفية، ونهب وتدمير لمنازلهم، والتعذيب والقتل خارج إطار القانون. ونتيجة وجود القانون رقم ٣٨ والذي يضمن عفواً شاملاً عن كل الجرائم التي ترتكب باسم الثورة، لم تتخذ الحكومة أية إجراءات ملموسة لتقديم الميليشيات المسلحة للعدالة أو لإعادة أهالي تاورغاء المشردين إلى بيوتهم.<sup>٥</sup>

كان أهالي تاورغاء قد نزحوا إلى مخيمات في أماكن متفرقة من البلاد، وأُجبروا على العيش بموارد محدودة وتحت ظروف بالغة الصعوبة، ولكن حتى المخيمات كانت عرضة لهجمات عنيفة. ففي فبراير/ شباط ٢٠١٢ تمت مهاجمة أحد المخيمات بمنطقة جنزور وذلك من قبل الميليشيات المسلحة، الأمر الذي أسقط سبعة قتلى من بينهم ثلاثة أطفال، وطبقاً لما نشرته لجنة التحقيق الدولية حول ليبيا التابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مارس الماضي، أن الطريقة التي تمت بها معاملة أهالي تاورغاء ترقى إلى درجة "جريمة ضد الإنسانية"<sup>٦</sup>.

<sup>٢</sup> للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على: محامون من أجل العدالة في ليبيا، "إدانة استخدام أساليب غير ملائمة أدت لسقوط العديد من الضحايا المدنيين في بني وليد"، ١٢ أكتوبر ٢٠١٢:

<http://www.libyanistite.org/arabic-news/arabic-news/post/45--160515811575160516081606-16051606-157115801604-1575160415931583157516041577-16011610-16041610157616101575--1578158316101606-1575158715781582158315751605-15751604157815831575157616101585-159416101585-157516041605157816031575160115741577-1575160415781>

<sup>٣</sup> للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على: محامون من أجل العدالة في ليبيا، "ندىن الهجمات المستمرة ضد أهالي تاورغاء"، ٢٤ يوليو ٢٠١٢:

<http://us2.camp.ai-gr-archi.v1.com/?u=3b8835ce1b379ddbf1ffff8>

<sup>٤</sup> تقرير لجنة التحقيق الدولية حول ليبيا إلى الأمم المتحدة، ٢ مارس ٢٠١٢، القسم III، الجزء E، المقطع رقم ٤ (النقطة ٥٩).

<sup>٥</sup> للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على: محامون من أجل العدالة في ليبيا، "تدين القوانين الجديدة لانتهائها حقوق الإنسان وإضعافها حكم القانون"، ٧ مايو ٢٠١٢

<http://www.libyanistite.org/news/news/post/23-1-f1-strongly-condemns-new-law-reaching-human-rights-and-undermining-the-rule-of-law>

<sup>٦</sup> تقرير لجنة التحقيق الدولية حول ليبيا إلى الأمم المتحدة، ٢ مارس ٢٠١٢، القسم III، الجزء E، المقطع رقم ٦ (النقطة ٦٣).

### ٣. انتهاكات لحرية الاعتقاد والتعبير والتجمع:

#### • الاعتداء على الأماكن المقدسة للأقليات الدينية:

بعد فترة قصيرة من افتتاح المؤتمر الوطني العام في أغسطس/آب، بدأت سلسلة من الهجمات على الأضرحة الصوفية والأماكن الدينية التاريخية في ليبيا.<sup>٧</sup> ففي ٢٤ من أغسطس/آب ٢٠١٢ تم مهاجمة ضريح سيدي عبد السلام الأسمر الفيتوري، أحد أهم الأضرحة الصوفية في ليبيا باستخدام متفجرات، وتم تدميره بعد ذلك بواسطة الجرافات والمطارق الكهربية، كذلك المكتبة والمسجد اللذان يشكلان جزءاً من مجمع الضريح، قد تعرضوا للتدمير والحرق، وقد تواترت مزاعم بان ذلك تم باستخدام قنابل يدوية.

كذلك في ٢٥ من أغسطس/آب ٢٠١٢، قامت مجموعة من الميليشيات المسلحة بتدمير مسجد الشعاب في وسط مدينة طرابلس باستخدام الجرافات، ذلك المسجد الذي يضم عدد من مقابر الصوفيين، وفي أثناء عملية التدمير والإزالة حاصرت مركبات تابعة المجلس الأعلى للأمن الليبي المنطقة المحيطة بالمسجد، وأغلقت الشوارع المؤدية إليه، مانعة بذلك المواطنين من الوصول الى المسجد لحمايته ووقف عملية التدمير. وقد تعرض المراسل نبيل شيباني من قناة العاصمة بالتليفزيون الليبي للاعتقال من قبل المجلس الأعلى للأمن عندما حاول نقل عملية تدمير المسجد.

في ٢٦ من أغسطس/آب ٢٠١٢، وأثناء تظاهرة سلمية للاعتراض على تدمير المسجد تعرض المتظاهرون لمحاولات لمنعهم من التظاهر من قبل رجال مسلحين، وللترويع وللتهديد بالقتل. هؤلاء الذين نفذوا عملية تدمير المسجد لم يتم محاسبتهم بعد على تلك الانتهاكات.

كان ثلاثة من خبراء الأمم المتحدة المستقلين وهم المقرر الخاص بحرية الدين والمعتقد، المقرر الخاص بالحقوق الثقافية، والخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات- قد أدانوا بشدة عمليات هدم الأماكن الصوفية الدينية والتاريخية في أنحاء متفرقة من ليبيا والترهيب والاستخدام المفرط للقوة في حق متظاهرين عزل معارضين لعمليات الهدم.<sup>٨</sup> وقد حذروا قائلين "إن الهجمات على الأماكن الدينية الصوفية تتطلب ردًا سريعًا وحازمًا من السلطات، وإلا سوف تتواصل هذه الهجمة وتنتشر في البلاد".

#### ٤. الاعتداء على الرعايا الأجانب، اللاجئين والمهاجرين:

يواجه الرعايا الأجانب مستوى أعلى من المخاطر في مرحلة ما بعد الصراع في ليبيا، ويرجع ذلك للانتشار المتزايد للأسلحة وغياب المحاسبة عموماً. لا يوجد تمييز بين المهاجرين، طالبي اللجوء واللاجئين وبالتالي يتعرض الأجانب لمعاملة لا إنسانية واسعة النطاق، ويشمل ذلك الاعتقال التعسفي وأشكال حادة من التعذيب. فالآلاف من الرعايا الأجانب، منهم النساء والأطفال، يتم احتجازهم لفترات غير محددة في مراكز الاحتجاز أو سجون مؤقتة تحت سيطرة الميليشيات المسلحة، حيث يواجهون ظروفًا معيشية صعبة وغير ملائمة، ويُجرمون من آليات التقاضي ومن آليات للحصول على التعويض لما تعرضوا له من معاملة غير لائقة. إن القانون الليبي يسمح بالاعتقال إلى أجل غير مسمى في حالة انتهاك تأشيرة الدخول أو قواعد الهجرة، وحتى الآن لم يعط معظم المعتقلين الفرصة للطعن على احتجازهم.

<sup>٧</sup> للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على: النداء المشترك من مركز القاهرة ومحامون من أجل العدالة في ليبيا بخصوص انتهاك حرية الدين، التعبير والتجمع

وعمليات التعذيب المزعومة في سياق مهاجمة أماكن عبادة خاصة بأقليات دينية

[http://www.ohchr.org/vp-content/uploads/2012/09/LFJLGHRS\\_Ugent-Appeal-Libya.pdf](http://www.ohchr.org/vp-content/uploads/2012/09/LFJLGHRS_Ugent-Appeal-Libya.pdf)

<sup>٨</sup> مكتب الأمم المتحدة - جنيف، "ليبيا: خبراء الأمم المتحدة يدعون إلى رد سريع وحاسم على تدمير الأضرحة الصوفية"، ١٠ سبتمبر ٢٠١٢،

[http://www.unog.ch/80256EDD006B9C2E/\(httpNewsByYear\\_en\)/1B94DD981A4BF8DBC1257A75002FF03C?OpenDocument](http://www.unog.ch/80256EDD006B9C2E/(httpNewsByYear_en)/1B94DD981A4BF8DBC1257A75002FF03C?OpenDocument)

## ٥. التعذيب وسوء معاملة السجناء:

بينما تقع أغلب مرافق السجون في ليبيا في نطاق سلطة الجيش أو جهات حكومية، لا يزال البعض الآخر تحت سلطة ميليشيات مستقلة. وقد أدى انعدام الرقابة المركزية والمسائلة إلى انتشار واسع لعمليات التعذيب ضد السجناء، وذلك باستخدام السياط والسلاسل الحديدية والصواعق الكهربائية، وهو ما أدى إلى حالات وفاة متكررة في مرافق الاحتجاز. كان وزير الداخلية قد أعلن مؤخراً مبادرة جديدة تهدف إلى التحقيق في الاعتداءات التي مورست من قبل الشرطة. في حين لا توجد أي جهود لمسائلة ممارسي التعذيب من العسكريين أو من غير الأفراد التابعين للدولة، كالميليشيات المسلحة.

## التوصيات:

يجب على الحكومة الليبية والدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة طرح واعتماد قرار خاص بليبيا في جلسته رقم ٢٢ والمنعقدة في فبراير - مارس ٢٠١٣ يطالب مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان برصد وإفادة مجلس حقوق الإنسان بحالة حقوق الإنسان في ليبيا، ويشمل ذلك التحديات الراهنة والمستمرة لضمان احترام حقوق الإنسان في البلاد.